الموافقة على ميزانية «الزراعة» بعد تعهد الجبري بمعالجة التجاوزات

جانب آخر من القاعة

- الدلال: أطالب بتغيير الهيكل الإداري لهيئة الزراعة واستمرار تجاوزاتها من دون إجراء يخل بمسؤوليتنا الدستورية
- المرداس: استمرار الاستثمارات الخارجية يناقض رؤية تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري
- الفضل: مشروع البديل الإستراتيجي سيساهم في الحد من الملاحظات الرقابية ويجب الاستعجال بإقراره
- الوزير الجبري: ملاحظات النواب بشأن هيئة الزراعة محقة وعالجنا أكثر من 70 بالمئة من أوجه الخلل
- مدير التأمينات: تسوية بعض الملاحظات الرقابية وانخفاض عوائد الاستثمار سببهما ظروف السوق العالمية

– عادل الدمخي: رفضنا الميزانية بالإجماع، واليوم الوزير أتى بإصلاحات ولكن إذا تقبل يأتيك أمر من فوق بإعطاء فلان مزرعة وفلان قسيمة بورقة أو بدون وجه حق، فلا طبنا ولا غدا الشر.

وأضاف: هذه أموال عامة وأمن غذائي، لا بد أن نكون صريحين مع الشعب، وحتى من تم اعطائه مزرعة ولم يستغلها في توفير الأمن الغذائي يجب أن يحاسب، ويجب أن يكون هناك تعهد واضح.

– خليل الصالح: الوزير ورث إرثا ثقيلا، وواضح خطواتك الإيجابية، ووراءك النواب، ولكن ما زال هناك أشخاص موجودين أساءوا للبلد والشعب، أتمنى أن تكون هناك عدالة في توزيع الحيازات في عهدك، ونحن معك في خطواتك الإصلاحية.

– صالح عاشور: كل الجهات الحكومية مكتوب أمامها «غير جادة في تسوية الملاحظات» ونتمنى من الجهات أن تتلافى ذلك، وثقتنا كبيرة في الوزير والمخالفات ليست في عهده، ولكنك مسؤول عن إصلاح الوضع وأما أن تنجح أو لا تنجح.

وأضاف: أنت أمام تحد شخصي وتحد أمام الشعب الكويتي ومسؤوليّتك السياسية إصّلاح وضع انت لست مسؤولا عنه بل تم في السابق، وهناك أناسا مخلصون ولا بد من تشجيعهم والمخطئون لا بد من اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم.

– علي الدقباسي: هناك شركات عالمية بضاعتها في كل بيت وليس لديها أي مشاكل ولكن عندنا حكومة تنازلت عن اختصاصاتها للهيئات ومن الطبيعي أن تحدث كل هذه المشاكل، الحكومة سياستها خاطئة تقوم على التنفيع.

وأضاف: من ينتظر تعهدات من الحكومة لن يكون هناك شيء ما لم تتغير السياسات إلى إجراءات عقابية وثوابية، ولن أصوت بالموافقة على أي ميزانية.

– حمدان العازمي: الوزير يتخذ إجراءات إصلاحية لكن أتمنى أن يوقف توزيع المزارع والقسائم إلا بمستند رسمي لأنه المسؤول الأول والأخير، ولا بد من تحويل إلى النيابة لأي موظف مقصّر.

وأضاف: تكلمت عن معاناة 43 شخصا أصحاب مزارع، 3 سنوات لم يجدوا حلا، أتمنى في عهد الجبري حل المعاناة في أسرع وقت، 8 ملايين متر تعطونها أشخاص غير مستحقين، لكن هؤلاء مستحقون ولا يجوز حرمانه الآن، هم أهل المزارع الحقيقيون لا بد من إيجاد حل فهم مواطنون لهم حق.

– سعدون حماد: بعد التدقيق اتضح لنا أن هذه المخالفات تمت في عهد وزراء سابقين ولا يتحملها الوزير الحالي، والوزير الحالي أجرى العديد من الإصلاحات ولذلك لنعطه الفرصة في الإصلاحات فهو من خلال فترة وجيزة تمكن من إصلاح 70 بالمئة من المخالفات.

– شعيب المويزري: هدف الهيئة هو الأمن الغذائي ولكن المواطنون يعانون من مشاكل منها محاربة صيادي الأسماك والمزارعين انتاجهم يرمى بالشوارع، ومربي الماشية يجدون مشاكل كثيرة مع الهيئة.

وتساءل المويزري: لماذا يحال الموظفين الأكفاء على التقاعد؟ لماذا تم إحالة بعض الناس الممتازين للتقاعد، أنت المسؤول لأنك اتخذت القرار دون دراسة.

– محمد هايف: أشكر الوزير على قراراته وإعادته بعض الحقوق وتلافي المخالفات ومن المهم أن يكون الكم الهائل من الانتقادات يحول إلى القرارات التي تتخذ في اجتثاث الفساد وأن يكون هناك مسؤول لا يسمح بأي فساد، والقرارات التي تأتي من الخارج يجب أن تنتهي تماما.

– مبارك الحجرف: الهيئة مليئة بالفساد، والهدف الأساس من إنشائها هو توفير الأمن الغذائي ونحن نستورد جميع غذائنا وهنا علامة استفهام خطيرة، وفي ظل الوضع الاقليمي في المنطقة لا بد أن نحرص على مصادر الغذاء وأرزاق الناس.

وأضاف: الهيئة لم تحقق اكتفاء ذاتيا إلا في «البيض» في دول أوروبا هناك اهتمام كبير بالأمن الغذائي.

– د. محمد الحويلة: بعدما استمعنا لعرض الوزير وتعهداته في تطوير أداء الهيئة فنحن ندعم أي خطوة إيجابية، هناك فساد ومشاكل تراكمية أثر على أدائها في السنوات الماضية، وندعم كل خطوة إصلاحية يقوم بها وزير البلدية، ودعم الأمن الغذائي مهمة ليست سهلة ويفترض التحرك في عملية تعزيز الأمن الغذائي.

وأضاف: نحن نفتقر إلى رؤية واضحة في عملية الأمن الغذائي وتعظيم إيرادات الدولة واستثمار في القطاع الحيوي الحساس وزيادة الرقعة الزراعية.

– خالد العتيبي: تجاوزات هيئة الزراعة كثيرة وكانت في عهد الوزير السابق ولم تكن في عهد الوزير الحالي، ونشد على يديه، هناك قيادات في الهيئة أثرت على عمل الوزير وعليه احالتها إلى التقاعد أو التجميد.

وأضاف: نعتقد ان الوزير قادر على محاربة الفساد الموجود بالهيئة ويستطيع أن يرتقي بهذه الهيئة وتغيير سياستها السابقة وكلنا أمل أن يتلافى الملاحظات.

– عبدالله فهاد: لا يوجد أي رقابة مالية في الهيئة وهناك كثير من القصور بها، وبعض التوزيعات لأناس معنيين، وهذا نوع من أنواع مصدر الرزق غير المشروع، يفترض على الوزير أن يكون هذا الموضوع نصب عينيك.

واضاف: الأمن الغذائي والحيواني والزراعي لابد أن يكون من الأولويات لدى الدولة.

– محمد الجبري (وزير الأوقاف وزير البلدية): بدأنا بخطوات إصلاحية وسنستمر ولن يكون في الهيئة أي شيء مخالف للقانون وسيتم القضاء على كل المخالفات ونتعهد بأن يتم تلافي كافة الملاحظات.

– الوزير محمد الجبري: تم اتخاذ إجراءات سحب 18 جاخورا، وأي أمر سنرى فيه مخالفة سنتخذ الإجراءات المناسبة، وماضون في تعديل باقي الملاحظات، ولن نسمح بوجود أي شيء مخالف للقانون ورسمنا استراتيجية مع المسؤولين الجدد.

وجرى التصويت على ميزانية هيئة الزراعة وكانت النتيجة، الحضور 45، موافقون 33، غير موافقين 12، موافقة على القانون والتوصيات ويحال الى الحكومة.

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

استئناف الجلسة والمجلس يبدأ مناقشة تقرير لجنة الميزانيات بشأن الحساب الختامي والميزانية الخاصة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية:

– وزير المالية أنس الصالح: مدير عام المؤسسة وفريقه كانوا متواجدين لأخذ كافة الملاحظات وسوف يوضحون إجراءاتهم لتخفيض هذه الملاحظات.

– حمد الحميضي (مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية): بعض الملاحظات تم اتخاذ إجراءات بتسويتها، والشكر موصول للجهات الرقابية للدور الذي يقومون به والمؤسسة ترغب في معالجة كل ما أثير أو سجل من ملاحظات وبذل الجهد المتواصل في تحقيق ذلك.

وقال الحميضي: قامت المؤسسة بتنفيذ مخرجات حوكمة قطاع الاستثمار وتعزيزه بالكفاءات الوطنية وتم تعيين عدد من ذوي الخبرة والاختصاص وتم شغل معظم الوظائف الإشرافية بما يفعل الدور الرقابي وتم إعداد المواثيق والسياسات ذات الصلة، وقامت المؤسسة بإنشاء إدارة للحوكمة وفحص ومراجعة الاستثمارات وعرض النتيجة على لجنة الاستثمارات.

وأضاف: بالنسبة لانخفاض العائد من مليار دولار إلى 21 مليونا فإن السبب الرئيسي نتائج الأسواق العالمية من مارس 2015 إلى مارس 2016، وبالنسبة للتوظيف نعم هناك عدد من الوافدين ولكنها في وظائف بسيطة، وفيما يخص الودائع كانت بسبب سداد الدولة للعجز الاكتواري وزاد مقدار الكاش وزادت الودائع.

وذكر أنه تم توظيف هذه الودائع على أساس تجاري بحت ليحقق العوائد الأفضل، وبالنسبة لمصروفات الاستثمارات نعم لم تتغير لأن معظمها يتعلق بالمحافظ فإن قيم المحافظ في تتغير بسبب زيادة المصروفات القانونية.

وأضاف: كل قرارات الاستثمار تتخذ من قبل لجنة الاستثمار وحتى الإدارة العامة بالمؤسسة لن تقرر أي شيء إلا بالرجوع إلى لجنة الاستثمار، والتعيينات تتم وفق الإعلان عن جميع الوظائف ولا يتم شيء مباشرة إلا برقابة ديوان الخدمة المدنية.

– مرزوق الغانم: أرحب بوفد الصداقة بالبرلمان التشيلي ونقول لهم نزلتهم أهلا وحللتم سهلا.

– الشيخ محمد العبدالله: الحكومة أيضا ترحب بالوفد البرلماني من جمهورية تشيلي الصديقة ونتمنى مزيدا من التعاون.

عدنان عبد الصمد (رئيس لجنة الميزانيات): مؤسسة التأمينات الاجتماعية: الإيرادات 4 مليارات و 562 مليونا و161 ألف دينار، المصروفات 2 مليار و975 مليونا، هناك زيادة في الإيرادات 1 مليار و586 مليونا و368 ألف دينار.

وجرى التصويت على ميزانية مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 44، موافقون 17، غير موافقين 27، عدم موافقة على الميزانية والحساب الختامي لمؤسسة التأمينات.

– مرزوق الغانم: يفترض أن يعرف الجميع تداعيات هذا الأمر ولا يُفض دور الانعقاد إلا باعتماد الميزانية وسأراجع الرأي القانوني وسأوافيكم فيه.

عدنان عبد الصمد (رئيس لجنة الميزانيات): هيئة القوى العاملة 2017/2018: المصروفات 45 مليونا و665 ألف دينار، الإيرادات 32 مليونا و505 آلاف دينار، وهناك زيادة المصروفات (التمويل) 13 مليونا و160 ألف دينار وتغطى من ميزانيات الإدارات والوزارات.

وجرى التصويت على ميزانية هيئة القوى العاملة وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 48، موافقون 37، غير موافقين 11، موافقة على مشروع القانون والتوصيات الواردة بالتقرير.

عدنان عبد الصمد: ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية 2016/2017: المصروفات 47 مليونا و452 ألف دينار، الإيرادات 14 مليونا و723 ألف دينار، هناك زيادة في المصروفات بقيمة 32 مليونا و729 ألف دينار.

وجرى التصويت نداء بالاسم على مشروع القانون بميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية 2017/2018 وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 50، موافقون 40، غير موافقين 10، موافقة على التقرير والتوصيات الواردة.

انتقل المجلس إلى مناقشة المجموعة الثانية والثالثة والجهات هي: معهد الأبحاث، الصندوق الكويتي للتنمية العربية، بلدية الكويت، بيت الزكاة، هيئة الشراكة بين القطاعين والخامس، الهيئة العامة للصناعة، هيئة أسواق المال، مؤسسة الموانئ الكويتية، بنك الائتمان الكويتي.

– وتم الاتفاق على تخصيص ساعة لمناقشة الجهات و3 دقائق لكل متحدث.

– علي الدقباسي: الكلام واحد انتقاد الصرف والمخالفات وانتقاد من كل الجهات الرقابية على أوجه الصرف لكن لم يطرح حلولا كما لدينا فساد ومشاكل ولكن لدينا جنود مجهولون يقومون بواجبهم على أكمل وجه، نريد مصلحة الكويت، والحل إعادة الهيكلة فيما يتعلق بضرورة وجود الهيئات من الأساس، وقد آن الأوان لنسف الطرق التقليدية ووقف حنفيات الهدر.

– شعيب المويزري: ميزانية الجهات بها مخالفات عديدة ومستمرة وهناك عدم حرص من المسؤولين على الأموال العامة، معهد الأبحاث ما يقارب 114 مليونا مصاريفه ولكن على ماذا؟، ولا توجد نتيجة عمل بعد أن كان جهة لامعة وتستعين به جهات الدولة وكذلك بعض الدولة الشقيقة وأصبحت هذه المؤسسة طاردة للكفاءات العالية وجاذبة للكفاءات الفاسدة.

– صفاء الهاشم: بشأن ميزانية بيت الزكاة التي لم توافق عليها اللجنة، فرغم الدعم غير العادي من الدولة لبيت الزكاة، إلا أنه هناك عدم جدية في تسوية الملاحظات البالغة 24 ملاحظة و89 مخالفة مالية، ونستغرب مباشرة بيت الزكاة أنشطة اقتصادية وأين دعم الدولة؟ وأين أموال كافل اليتيم؟

– أسامة الشاهين: بشأن معهد الأبحاث العلمية فنؤكد على ضرورة استحداث وزارة بحث علمي أو ضم البحث العلمي إلى وزارة التعليم العالي، ورغم تقديرنا للكفاءات في المعهد إلا أن حجم الإنجاز لا ينسجم مع حجم الأعمال المطلوبة، وهناك تأخر في إنجاز المشروعات.

– خليل الصالح: سبق أن تكلمنا عن مخالفات معهد الأبحاث التي ما زالت موجودة ويرجع ذلك إلى سوق الإدارة ومجلس الأمناء هو من يقود هذا المعهد، ونستغرب أين معهد الأبحاث من الأزمات التي تطرأ؟، وهناك أخطاء وصراع على المناصب وإذا لم يعطينا هذا المعهد خدمة للكويت فليتم إلغائه.

– صفاء الهاشم: كيف نناقش ميزانية معهد الأبحاث والمسؤولين غير موجودين، ومسؤولة معهد الأبحاث قالت لي إن الوزير قال لنا امشوا.

– عمر الطبطبائي: نتمنى أن يحذو كل وزير حذو وزير البلدية ويعرض إجراءاته تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة، وإقرار بعض هذه الميزانيات جريمة بحق المال العام وننتظر إجراءات الحكومة بشأن هيئة أسواق المال.

– صالح عاشور: الملاحظات متكررة في جميع الجهات التي نناقش ميزانيتها وهناك عدم جدية حكومية في تسوية هذه الملاحظات ويتساءلون لماذا لا توافقون على الميزانيات ونؤكد أننا نحتاج انتفاضة نيابية لتعليق هذه الميزانيات حتى نسمع تعهد واضح من الوزراء بتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة.

– رياض العدساني: في حال تعليق الميزانية يتم توقيف الدرجات المالية الجديدة والمشاريع أيضا وهذا للتنويه وللنواب الحق في التصويت.

– د.عادل الدمخي: هيئات الدولة يتعامل معها الوزير كأنها جهة تابعة لوزارته أو مسؤوليته الإدارية وهذا خطأ، وهذا سبب تدمير الهيئات الحكومية فمثلا في بيت الزكاة ثلث التعيينات فيه تنفيع والوزير يتعامل كأنها ملك له، والوزراء يتحملون المسؤولية لأنهم غير موجودين وغير مهتمين بملاحظات النواب.

هوشة ساخنة بين المطير والعازمي

حدثت هوشة ساخنة بين النائبين حمدان العازمي و محمد المطير بعد رفع الجلسة مؤقتا للصلاة كادت ان تتطور الى الاشتباك بالايدي لولا فصل النواب بينهما بسبب كلمة المطير قبل رفع الجلسة مباشرة.

ودارت الهوشة كالتالي: قبل رفع الجلسة مؤقتا للصلاة مباشرة وبعد موافقة المجلس على ميزانية الزراعة طلب محمد المطير نقطة نظام وقال: يجب على النواب رفض كل الميزانيات وعدم التصويت مع الحكومة واذا وافقوا فهم مشاركين لها في الفسا.د . فقال له الغانم: هذي مو نقطة نظام ووقت المناقشة قول رأيك.

ورفع الغانم الجلسة لصلاة الظهر.

وبعد رفع الجلسة

قال حمدان العازمي: يا محمد انت غائب طوال الجلسة وجاي في اخرها وتهاجم النواب.

فرد المطير: اسكت ولا تصوت مع الحكومة.

فرد العازمي: انت اللي كنت مع الحكومة وصوت مع ناصر المحمد مرتين في الاستجوابات شنو اللي تغير وقلبت على الحكومة.

فرد المطير: روح اقرأ تاريخي.

فرد العازمي: ادخل على النت وتعرف تاريخك..

ورد المطير: انا تاريخي معروف.

فعلق العازمي: تاريخك مع الحكومة والكل عارف فلا تتكسب وتزايد علينا.

وقال المطير للعازمي: الم تأتي لنا من الوراء وقلت بقف معكم في الاستجواب.. وبعدين انحشت وإذا انت خايف ومتوهج روح دافع عن نفسك.

فقال العازمي: انا اشجع منك ونقف امام عشرة منك وشو هالحكي هذا وارجع لتاريخك شنو.

وقال المطير: انت تنازلت عن تاريخك قبل أسبوع وتبدلت خلال أسبوع.

فرد العازمي: اذا خلافك انت ومرزوق مالنا شغل وبالطقاق يطقكم انتم الاثنين ولا تخلينا نخربها وياك بالمرة.

وتوجه العازمي ناحية المطير وكاد يحدث اشتباك بالايدي بينهما لولا تدخل النواب وليد الطبطبائي وعبدالله فهاد بينهما.

فقال العازمي لفهاد الذي احتضنه بيديه: وخر عني.

وقام الرومي بجذب العازمي من يده بعيدا.

جانب من هوشة المطير والعازمي بعد رفع الجلسة لصلاة الظهر

طلب نيابي بعقد جلسة خاصة لمناقشة واقعة حبس أحد المحامين

تقدم 11 نائبا بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية حبس احد المحامين وطرح ومناقشة قانون المحاماة الجديد.

ومناقشة معايير اختيار وكلاء النيابة العامة.

ودعوة النائب العام ورئيس مجلس القضاء ورئيس جمعية المحامين لحضور الجلسة والخروج بتوصيات وتشكيل لجان تحقيق في التجاوزات ان وجدت.